العنف الأسري مدخل للفهم وآليات للتجاوز

الدكتورة حليمة بوكروشة

نشر في كتاب

ظاهرة التطرف والعنف..

من مواجهة الآثار إلى دراسة الأسباب

(سلسلة مشروعات ثقافية)

مركز البحوث والدراسات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى محرم 1428هـ موافق يناير 2007م

أعيد نشره إلكترونيا في رمضان 1439 / مايو 2018

العنف الأسري
مدخل للفهم وآليات للتجاوز

الدكتورة حليمة بوكروشة (*)

العنف الأسري ظاهرة خطيرة مؤذنة بخراب العمران، وأنها لم تظهر وتتجذر في مجتمعاتنا من فراغ، وإنما جاءت نتيجة ثقافة مشوهة تشربتها شرائح واسعة من مجتمعاتنا الإسلامية، وصيرتها جزءاً من ثقافتها، وألبستها في بعض الأحيان لبوس التدين والحرص على الخير.

مقدمة:

لقد اتفقت كلمة الباحثين، على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم، على أن العنف الأسري ظاهرة مَرَضية، يُقْدِم عليها الشخص عندما يفقد صوابه، ويستجيب لنزوات نفسه وأناه، كما اتفقت على أن الشخصية السوية المنضبطة والمعتبرة بمآلات أفعالها لا تقدم على هذا العنف ولا تقبله ولا حتى تدعو إليه، غير أنه مع هذا الاتفاق على تجريم الظاهرة ونعت صاحبها بأقبح النعوت، نجدها في ازدياد مستمر وبوتيرة مروعة، مما يجعل الواحد منا يتساءل عن سر هذه المفارقة:

فهل ثمة مرض عضال أصاب الشعوب المعاصرة جعلها رغم إدراكها لجرم العنف

(*) باحثة أكاديمية.. (الجزائر).

الأسري تجنح إليه جنوحها للسلم والتراحم؟

أم أن العوامل المعقدة المحيطة بالأسرة حسمت وضعها لصالح العنف؟

أم أن ثمة خلطاً بين ما يسمى عنفاً وما يسمى تأديباً مشروعاً أدى إما إلى تغييب العنف كمسمى، أو إدراج الأول في الثاني؟

أسئلة يتوجب الوقوف عندها وتقديم أجوبة مقنعة لها ليتم فهم هذه الظاهرة الخطيرة فهماً عميقاً، ومن ثم يتم تجاوزها، وهو ما يحاول هذا البحث أن يجيب عنه من خلال بيان مفهوم العنف وحجمه وأبعاده، وكذا أسبابه وطرق علاجه.

العنف الأسري.. المصطلح والمفهوم

يعرّف العنف في «لسان العرب» بأنه الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق. وأعنف الشيء أخذه بشدّة. والعنيف من لا رفق له بركوب الخيل والشديد من القول والسير، والتعنيف هو التعيير واللوم.[1]

أما العنف في الاصطلاح فقد عرف بأنه: سلوك يهدف إلى إيذاء الآخرين، وهو يتضمن الإيذاء البدني والهجوم اللفظي، وتدمير ممتلكات «الغير». وعرف أيضاً بأنه انتهاك ينتج عنه تأثيرات عاطفية، إلى جانب الضرر البدني، وهو من أهم مشاكل الصحة النفسية[2].

وأما الأسرة فقد عرفها ابن منظور بقوله: «أُسرةُ الرجل: عشيرتُه ورهطُهُ الأدْنَوْنَ؛ لأنه يتقوى بهم، والأُسرةُ عشيرةُ الرجل وأهلُ بيته» [3].

وهي في الاصطلاح: الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنسانى، وإحدى العوامل الأساسية في بيان الكيان التربوي، وهي نواة المجتمع والخلية الطبيعية والأساسية له[4].

(1) انظر محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ط1 (بيروت: دار صادر، 1995م) م9، ص 257، 259؛ وإسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق إيميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م) م4، ص126، 127؛ ومحمد بن يعقوب الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ط1 (بيروت: دار الفكر، 2003م) ص756.

(2) انظر عزة فتحي علي، **دور التربية في مكافحة جرائم العنف والتطرف**، منشور ضمن كتاب بحوث المؤتمر الدولي: العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية (القاهرة: مطبوعات جامعة الأزهر، 1998م) 110/4.

(3) ابن منظور، **لسان العرب**، م4، ص 20؛ الجوهري، **الصحاح**، م2، ص410؛ الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص310.

(4) انظر محمد أبو زهرة، **تنظيم الإسلام للمجتمع** (القاهرة: دار الفكر العربي، غ، م) ص18؛ أحمد محمد عسال، **الإسلام وبناء المجتمع**، ط4 (الكويت: دار القلم، 1981م) ص143.

وأساس الأسرة في الإسلام هو الزواج، وهو ارتباط رجل وامرأة برباط شرعي مُعلن تترتب عليه حقوق وواجبات متبادلة. والأسرة في الإسلام تبدأ بالأسرة الصغيرة الضيقة التي تتكون من الأب والأم والأولاد، وتنتهي بالأسرة الممتدة الموسعة التي يشكل الأم والأب والإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولادهم جزءاً منها.

والعنف الأسري هو الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها بهدف إخضاع فرد من أفراد الأسرة لإرادة الطرف الذي يريد فرض سلطته بالعنف، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية.

أشكال العنف الأسري وأنواعه:

يعدّ العنف من الموضوعات المعقدة حيث تتعدد أشكاله، و تختلف أسبابه وأبعاده، لذا عمد علماء الاجتماع إلى تقسيمه إلى: عنف أسري وعنف مدرسي وعنف إعلامي وعنف سياسي.. إلخ، ويقسمونه باعتبار أنواعه إلى ثلاثة: العنف الجسدي والعنف اللفظي والعنف النفسي.

والعنف الأسري الذي هو أحد أنواع العنف الممارس في المجتمع وأخطره، هو العنف الذي يحدث في إطار مؤسسة الأسرة وبين أفرادها، بحيث يتناول العنف بين الزوجين، وعنف الآباء مع الأبناء، وعنف الأبناء فيما بينهم، وعنف الأبناء نحو كبار السن. ويتمظهر هذا العنف في أشكال وصور أهمها:

- الاعتداء الجسدي الذي يشمل الضرب والحبس والطرد،
- الاعتداء الجنسي المتمثل في التحرش الجنسي والاغتصاب.
- الاعتداء النفسي أو اللفظي من خلال السب والشتم والإهانة.

حجم ظاهرة العنف الأسري وتداعياتها:

إن المسح العالمي لظاهرة العنف يبين تفشيها وتصاعد وتيرتها في ذات الوقت، فقد أحصت التقديرات العالمية في سنة 2001م أن امرأة من كل ثلاث نساء تعرضت في حياتها إلى اعتداء جنسي أو جسدي أو نفسي. [1] وأعلن مجلس الشيوخ الأمريكي أن العنف الجسدي والاعتداء الجنسي يكلف الخزينة الأمريكية أكثر من 5.8 مليار دولار سنوياً [2].

وقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) سنة 2000م أن نسبة النساء والبنات اللائي تعرضن للعنف الأسري تتراوح بين 20 إلى 50% وأنه في سنة 2000م غاب من تعداد سكان العالم حوالي ستين مليون امرأة ذهبت ضحية العنف الأسري، وأن البلدان التي اتخذت تدابير مواجهة ظاهرة العنف على النساء والبنات لا تتجاوز 44 دولة. [3]

أما مسح ظاهرة العنف في مجتمعاتنا العربية والاسلامية، فإنه يكشف انتشار هذه الظاهرة وتصاعد وتيرتها، فقد أصبح العنف متبادلاً بشكل واسع بين الأزواج

(1) انظر، تقرير منظمة "إنهاء العنف ضد المرأة"، edsum.shtml11http://www.infoforhealth.org/pr/l

(2) انظر، http://www.infoforhealth.org/

(3) انظر تقرير اليونيسيف لسنة 2000م في /htm45pr00http://www.unicef.org/newsline.

والزوجات وبين الآباء والأبناء وبين الإخوة والأخوات وبين الأبناء وكبار السن من أجداد وجدات، كما أصبح منتشراً بين الفئات المثقفة وغير المثقفة، وبين الفئات الغنية والفقيرة.

ففي دراسة صادرة عن المركز القومي للبحوث بالقاهرة، تناولت أشكال العنف ضدّ المرأة، تبين أن العنف الأسري هو أكثر الممارسات العنيفة في المجتمع المصري، سواء أكان هذا العنف ممارساً على المرأة بصفتها أمّاً أو زوجة أو ابنة. كما أثبتت أن هذا العنف يتجلى في أشكال مختلفة منها: الضرب، وسوء المعاملة، والسخرية، والاستهزاء، والتهديد بالإيذاء والعقاب، إضافة إلى التهديد المستمر بالطلاق [1].

وأكدت دراسة أجراها مكتب مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية تفشي ظاهرة إيذاء الأطفال في المجتمع السعودي بشكل عام، حيث اتضح أن 45% من الأطفال يتعرضون لصورة من صور الإيذاء في حياتهم اليومية[2].

والسؤال المثار هو: لماذا لا يزال شعورنا، كأفراد ومؤسسات تربوية واجتماعية، بحجم المشكلة ضعيفاً، رغم انتشارها واستفحالها في المجتمع؟

لعل الإجابة عن هذا السؤال تكمن في نقاط أربعة:

أولاها: طبيعة المشكلة ذاتها:

فاتسام المشاكل الأسرية بالخصوصية يضفي عليها حساسية شديدة في مناقشتها بل وحرصاً شديداً على التكتم عليها وعدم إثارتها. ويمكن ملاحظة هذه الإشكالية بجلاء في دراسة أجراها الاتحاد الوطني للمرأة التونسية حول العنف الزوجي

(1) انظر **مجلة الفرحة**، العدد87، ديسمبر 2003، ص26.

(2) انظر http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-04-04/socity/socity01.htm.

عـام 1991م، تبـين فيهـا أن 51.8% مـن النسـاء اللـواتي يتعرضـن للعنـف يلجـأن إلى العائلة، بينمـا تتجـه3.9% فقـط إلى مراكـز الشـرطة، و3.5% إلى المحـاكم، و4.1% إلى المرشدة الاجتماعية.. كما قدرت إحصاءات ماليزية وطنية أجريت سنة 1989م أن حوالي 1.8 مليون أو ما يعادل 39% امرأة فوق سن 15 تعرضت للضرب من قبـل زوجهـا أو صـديقها، غـير أنـه لم تتقـدم إلى قسـم الشـرطة بشـكوى رسمية إلا تسـع وتسعمائة امرأة[1].

فمثـل هـذه الإحصـاءات تعكـس إشـكالية الخصوصـية والحساسـية الـتي تتسـم بهـا المشاكل الأسرية.

ثانيتها: الشرعية الثقافية الممنوحة للعنف الأسري:

فالسـلوك العنيـف مـع الزوجـة والأبنـاء يلقـى في بعـض الأوسـاط الأسـرية قبـولاً اجتماعياً، بل ويدرج في إطار تأديب الرجل لأفراد أسرته، الأمر الذي يجعل الزوجات والأولاد عرضة للنقد والتوبيخ إذا أقروا بوقوع الإيذاء عليهم، لأن المجتمع ينظر إلى هذا الإيـذاء بوصـفه معيـاراً تأديبيـاً، وينظـر للمؤدب غالبـاً علـى أنـه مصـيب مبتـغ لصـلاح الزوجة والأولاد، وأن طبيعة القوامة وثقل المسؤولية وعبء الرعاية تتطلب أحياناً خشونة تضمن انتظام الأسرة وحسن سيرها.

ثالثتها: قلة الإحصاءات والبيانات الكاشفة لحجم ظاهرة العنف الأسري:

فالإحصـاءات المتوفرة لا تعكـس حجـم المشـكلة، لأنهـا لا تمثـل إلا الحـالات الـتي تمّ التبليـغ عنهـا، في حـين أن الحـالات المتسـتر عليهـا لاعتبـارات اجتماعيـة تمثـل أضـعافاً مضاعفة لما تم رصده، ثم إن الإحصاءات المتوفرة تفتقد الدقة والموضوعية، لأنها تعتمد

(1) انظر، http://www.wao.org.my/research.htm#domestic

فقط البلاغات التي ترد إلى الشرطة، أو بعض المؤسسات الرسمية التي تبلّغ عن الجرائم التي تتم داخل مؤسسة الأسرة، كما أن المؤسسات الخدمية والاجتماعية مثل المستشفيات والمدارس لا تقوم بتسجيل حالات العنف من الإساءة أو الضرب الممارس ضدّ الأبناء والزوجات إلاّ إذا دخل العنف في إطار التجريم [1].

رابعتها: إنكار وجود مثل هذا العنف:

وهو سبب لكنه في ذات الوقت نتيجة منطقية للنقاط السابقة، فالتكتم على العنف الأسري باعتباره خصوصية أسرية، ومنحه شرعية ثقافية باعتباره معياراً تأديبياً، وقلة الإحصاءات والبيانات الموضوعية التي تكشف حجم المشكلة، كل ذلك جعل الكثير من الناس يعد العنف الأسري في مجتمعاتنا العربية والإسلامية حالات استثنائية لا ترقى إلى مستوى الظاهرة الاجتماعية ولا تستدعي هذا الاهتمام المبالغ فيه من قبل المختصين النفسيين والاجتماعيين.

هذا ولعل المقلق في موضوع العنف الأسري ليس فقط حجم الظاهرة، وإنما تداعياتها الخطيرة، والمتمثلة أساساً في الإخلال بوظيفة الأسرة، هذه الأسرة التي تعد اللبنة الأولى والأساسية في قيام المجتمعات ونهوض الأمم والحضارات، ولقد رسم ديننا الإسلامي الحنيف وظائف تحمي أسرنا منها:

أولاً: الاستقرار النفسي:

وهو ما جاء التعبير عنه في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الروم:21).. وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا

(1) إجلال إسماعيل حلمي، **العنف الأسري** (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1999م) ص 142.

لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ... ﴾ (الأعراف:189) أحد معالمه ومرتـكزاته، لأن من مسـؤولية الأسرة توفير الاستقرار النفسي والأمن والحماية لكل أفرادها لاسيما الأحداث منهم، وهي أقدر مفاصل المجتمع على القيام بهذه المهمة، لأنها تتلقى الطفل غصناً طرياً ينشأ في أحضانها مدة قبل أن يحتك بالعالم الخارجي.

إن إشـاعة المـودة والألفـة بـين الآباء وأبنـائهم لـه الأثـر البـالغ في ضـمان سـلامة تكوينهم النفسي، وبناء شخصيتهم العاطفية، والإخلال بهذا البعد يعرض الأبناء إلى اضطراب نفسي وسلوكي تكون له عواقبه الوخيمة.

ثانياً: التنشئة الاجتماعية:

فالأسرة ليست أساس وجود المجتمع بما تؤديه من وظيفة بيولوجية فحسب، بل هـي«مصـدر الأخـلاق، والدعامـة الأولى لضبط السـلوك، والإطـار الـذي يتلقـى فيـه الإنسـان أول دروس الحيـاة الاجتماعية» [1]، ذلـك لأن الأسـرة هـي العامـل الأول في عملية التنشئة الاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية «عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعـل الاجتمـاعي، وتهـدف إلى إكسـاب الفـرد سـلوكاً ومعـايير واتجاهـات مناسـبة، وأدواراً اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة الحياة الاجتماعية»[2]، فإذا لم تنم الأسرة في أفرادها هذا التفـاعل الإيجابي مع المجتمع من خلال تهذيب سلوكهم وإكسابهم مهارات التواصل البناء مع أنفسهم أولاً، ومع أفراد المجتمع ثانياً، نشأ في المجتمع جيل ذو عقلية تسلطية إقصائية لا تحسن إلا أسلوب الإرهاب الفكري والعنف الجسدي.

(1) موسى أبو حوسة، **دراسات في علم الاجتماع الأسري** (الأردن: منشورات عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، 2001م).

(2) حامد زهران، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: عالم الكتب، 1984م) ص244.

أسباب العنف الأسري

ترتبط ظاهرة العنف الأسري بالعديد من العوامل التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فهي ظاهرة مركبة متعددة الجوانب لا يمكن تفسيرها بعامل واحد فقط، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان في تفسير وتعليل ظاهرة العنف، وبما أن هذا البحث ليس دراسة لهذه النظريات، فإنه سيركز على الأسباب المحورية لهذا العنف، مستحضراً قدر الإمكان السياق الثقافي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي الكلي، الذي نشأت فيه هذه الظاهرة. وعليه فإن أهم ما يمكن أن تعده الباحثة أسباباً محورية لظاهرة العنف ما يلي:

السبب الأول: سيادة ثقافة العنف:

إن الفهم المنقوص أو المشوّه للدين، وتجذّر بعض الأفكار والتقاليد الموروثة المكرّسة للنظرة الدونية للمرأة، والرؤية الجاهلية لطبيعة العلاقة بين الذكر والأنثى، تلك التي تحكمها ثنائية التملك والاستعباد، وتُتداول فيها بفهم مشوه أحاديث نبوية مثل حديث: « **لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ لأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لأَزْوَاجِهِنَّ** »[1]، وحديث: «**اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ**

(1) الحديث أخرجه الترمذي وقال حديث حسن غريب، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقد رمز له الألباني في تخريج أحاديث إرواء الغليل بالصحة، وقد اختلف المتقدمون في صحة الحديث حيث رد ابن حزم سند الحاكم والأسانيد الأخرى، وقال الشوكاني: في الروايات" فهذه أحاديث في أنه لو صح السجود لبشر لأُمِرت به الزوجة لزوجها يشهد بعضها لبعض، ويقوي بعضها بعضاً"، انظر تفاصيل تخريج الحديث عند علي بن أبي بكر الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1988م) 307/4، 309؛ ومحمد بن علي بن حزم، **المحلى بالآثار**، ط2 (بيروت: دار إحياء التراث العربي ، 2001م) 360/11، 361؛ محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار (القاهرة: دار الحديث، غ، م) 208/6؛ محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط2 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1985م) 55/7.

أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلاهُ، فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ»[1]، وحديث: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»**[2]، وحديث: «**مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»**[3]، فرأى بعض ضعيفي الفهم أن مثل هذه الأحاديث أعطت الحق للمجتمع الذكوري للهيمنة والتسلط وممارسة العنف ضد الأنثى، سواء كانت زوجة أم بنتاً أم أختاً. فعلى مستوى الحياة الزوجية أسقطت هذه الثقافة من منظومة المعاشرة الزوجية بند الحقوق، ولم تستبق غير بنود الواجبات التي تضخمت واتسعت حتى شملت الأمزجة الشخصية والموروثات الثقافية، وغابت أو غيبت أحاديث كثيرة تضع الأحاديث الأولى في نسقها الصحيح، أحاديث تدعو إلى احترام الزوجة، والإحسان إليها وتجنب ضربها، من مثل قوله ﷺ: «**خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لأَهْلِي»**[4] وقوله: «**لا يَجْلِدُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ»**[5]، وقول عائشة واصفة النبي ﷺ: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَادِمًا لَهُ، وَلا امْرَأَةً، وَلا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا»[6]، وقول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس، رضي الله عنها، عندما استشارته في معاوية

(1) انظر محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، ط2 (الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، 2000م) حديث رقم 5186.

(2) انظر **صحيح البخاري**، حديث رقم، 304؛ ومسلم بن الحجاج القشيري، **صحيح مسلم**، ط2 (الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع ، 2000م) حديث رقم 241.

(3) أخرجه البخاري، كتاب النكاح.

(4) الحديث أخرجه الترمذي في سننه، وقال حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، انظر، محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها** (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1995م) حديث رقم 285.

(5) أخرجه البخاري، كتاب النكاح.

(6) أخرجه ابن ماجه.

بن أبي سفيان وأبي جهم عندما تقدما لخطبتها: «**أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ**» (وفي رواية لمسلم: «**وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ**») **وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ**، فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: **انْكِحِي أُسَامَةَ**، فَنَكَحْتُهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاغْتَبَطْتُ»[1].

هذه الأحاديث، التي تبيّن هديه ﷺ في التعامل مع أهله، التي أحسن ابن القيم تلخيصها عندما قال: «وكانت سيرته مع أزواجه: حسن المعاشرة، وحسن الخلق.... وكان يقول: **خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لأَهْلِي**» [2]، أحاديث تبين أن اللجوء إلى الضرب حالة استثنائية تصلح لظروف محدودة.

كما أصّلت هذه الثقافة المشوهة لمبدأ التسلّط في علاقة الأبناء بالآباء، فمادام الطفل ابنك فهو ملكك ومن حقك التصرف فيه كيفما تشاء، ويزيد الطين بلة ترويج الفهم المشوه لمثل قوله ﷺ: «.. **مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِنِينَ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ**»[3]، الذي يرى فيه بعض قاصري الفهم شرعية مطلقة للضرب، ومحمدة للحازم فيه، ويغيب في إطار هذا الفكر المشوّه مفهوم أن الأبناء أمانة والواجب حفظها وفق منهج الله تعالى، وتغيب في ذات الوقت أحاديث كثيرة تبين حقيقة العلاقة الأسرية مثل قوله

(1) انظر **صحيح مسلم**، حديث رقم 3697، و3712.

(2) انظر ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ط27 (بيروت: مؤسسة الرسالة، ومكتبة المنار الإسلامية، 1994م) 151/1، 152.

(3) انظر محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، ط1 (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1995م) حديث رقم 508، **وصحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1982م) حديث رقم3914.

ﷺ: «**لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يُجِلَّ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ**»[1]، وحديث السـائب بن يزيد «أن النبي ﷺ قَبَّل حَسَـنًا فقال له الأقرع ابن حابس: لقد ولد لي عشر ما قبلت واحداً منهم، فقال النبي ﷺ: **لا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ لا يَرْحَمُ النَّاسَ**»[2]، وحديث أن: «الحسن ركب على ظهر النبي ﷺ وهو ساجد، وتأخر النبي ﷺ في السجود وقال: **كرهت أن أقوم من السجود حتى يقضي نهمه من الركوب**، وأنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب، فإذا قام حملها وإذا سجد وضعها»[3]، وقول النبي ﷺ: « **مَنْ كَانَ لَهُ ثَلاثُ بَنَاتٍ فَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ، وَأَطْعَمَهُنَّ، وَسَقَاهُنَّ، وَكَسَاهُنَّ مِنْ جِدَتِهِ، كُنَّ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».[4]

هـذه الأحاديـث تبـين أن الضـرب حالـة اسـتثنائية لا يقصـد منهـا الانتقـام مـن الأولاد، وإنما يلجأ إليه عندما تستنفد كل الوسائل، وعندما يترجح للوالد أنها ستكون مجدية، على أن لا يكون ضرباً مبرحاً.

الحاصل أن هـذه الثقافـة المشـوّهة وجـدت مـن يتبناهـا ويتعامـل معهـا كمسـلمات وحقـائق قطعيـة، والأخطـر مـن هـذا هـو أن تتولى هـذه الثقافـة المشـوهة مهمـة التسـويغ للعنـف والتأصـيل لـه مـن خـلال تعويـد المـرأة والأولاد تقبّـل هـذا العنـف وتحمّلـه والرضوخ إليه، الأمر الذي يجعل الطرف الممارس للعنف يتمادى في عدوانه.

(1) رواه أحمد والطبراني وقال الهيثمي إسناده حسن، انظر الهيثمي: **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج8، ص14.
(2) أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأخرجه الطبراني في الأوسط، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله ثقات. انظر الهيثمي: **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، 158/8.
(3) انظر **صحيح البخاري**، حديث رقم 516، و**صحيح مسلم**، حديث رقم 1212.
(4) انظر محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، حديث رقم 294.

السبب الثاني: التربية الأسرية:

العنف ليس غريزة فطرية، فلا يوجد شخص عنيف أو عدواني بالفطرة، بل هو سلوك مكتسب يتعلّمه الفرد خلال مراحل العمر المختلفة من المعايير والاتجاهات الاجتماعية المكتسبة[1].

ومادامت الأسرة هي العامل الأول في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، فإن أسس التربية العنيفة التي ينشأ عليها الفرد في أسرته هي التي تولّد لديه العنف. فالأطفال العنيفين إما أن يكونوا ضحايا مباشرين لصور العنف المختلفة في بيئتهم الأسرية، أو يكونوا ضحايا تربية خاطئة تتبنى العنف طريقة في التواصل مع الآخرين، الأمر الذي يعزّز السلوكات العنيفة لدى الأطفال فيتحوّلون بذلك من موضوع للعنف إلى ممارسين له. مثال ذلك مايرد على الأمهات من قبل الآباء من سوء معاملة، فينشأ الأبناء الذكور على عدم احترام المرأة وتقديرها، والتعامل بعنف معها.

وأبرز ما يميز التربية الأسرية القائمة على العنف اعتمادها في غرس مفاهيم وقيم اجتماعية على سلسلة من العقوبات الجسدية كالضرب، والمعنوية كالسخرية والاستهزاء والشتم والتعيير. ولهذا الأسلوب العنيف من التربية انعكاسات سلبية على شخصية الطفل ونفسيته، لأنه يستهدف بالأساس كرامته وشعوره الاعتباري، الأمر الذي يمنعه من تحقيق أي هدف تربوي إيجابي، عدا تضخيم السلطة الوالدية على حساب حاجات الطفل التربوية.

إن الدراسة التحليلية لظاهرة العنف الأسري تؤكد أن اعتماد العنف وسيلة تربوية في بعض الأوساط الأسرية يعود إلى أسباب نفسية واجتماعية وثقافية متنوعة،

(1) إجلال إسماعيل حلمي، **العنف الاسري**، ص17؛ عبد المختار محمد خضر، **الاغتراب والتطرف نحو العنف، دراسة نفسية اجتماعية** (القاهرة: دار الغريب، ط1998م) ص63-64.

ولا شك أن معرفتها سيسهم بقسط وفير في توصيف العلاج لهذه المشكلة. ومن أهم هذه الأسباب:

1- الجهل التربوي للوالدين بتأثير أسلوب العنف على نفسية الطفل وشخصيته.

2- إعادة إنتاج أو تكرار الوالدين للأسلوب التربوي الذي مورس معهم، فكثيراً ما يكون أسلوب الوالدين العنيف انعكاساً لتربية التسلط التي عاشوها في الصغر.

3- الاعتقاد بأن استخدام العنف في التربية هو الأسلوب الأسهل والأنجع في فرض النظام وتكريس الطاعة.

4- الافتقار إلى الوعي التربوي بطرق التعامل مع الأطفال وفقاً للمنهجية التربوية الصحيحة.

وأمام هذه الأسباب المتنوعة والمتداخلة يجب التأكيد على أن العنف ليس أسلوباً تربوياً، لاعتبارات أهمها:

أولاً: إن العقوبة وإن كانت تساعد على زيادة الانضباط والطاعة، فإن الأمر لا يتعدى كونه عملية تخدير مؤقت وليس حلاً جذرياً، ذلك لأن الإفراط في استخدام السلطة الوالدية تجعل الطفل إنساناً يفتقر إلى الرقابة الذاتية ويخشى العقاب العاجل، فهو يرهب السلطة طالما هي حاضرة، ولا يأبه بها كثيراً إذا غابت[1].

ثانياً: إن الحالات التي يتعرّض فيها الطفل للعنف التربوي لاسيما الضرب تكون ناجمة عن انفعال ينتاب أحد الوالدين ورغبة ملحة في التنفيس عن الغضب وضغوطات الحياة، فهي ليست نتاجاً لتقديرات موزونة تستهدف تحقيق هدف تربوي معيّن.

(1) انظر عبد المختار محمد خضر، **الاغتراب والتطرف نحو العنف، دراسة نفسية اجتماعية**، ص134.

ثالثاً: إن العنف التربوي يسبب للطفل إعاقة نفسية وفكرية.

أما الإعاقة النفسية فتتمثل في تطويع الطفل للخضوع لكل من يمارِس عليه عنفاً جسدياً أو إهانة معنوية أو إرهاباً نفسياً. كما يجعل من عنصر السلبية وما تتضمنه من عجز وقصور وانطوائية وعدم تحمّل للمسؤولية أهم معلم من معالم شخصيته. وقد يُنتِج العنف التربوي على المستوى النفسي أيضاً نموذجاً عكسياً يتميّز بالروح التسلّطية والانتقامية، ذلك أن القهر التربوي وما يشمله من سخرية وازدراء واستهزاء بالشخص تثير في الفرد روح الحقد والكراهية والنزوع إلى استخدام القوة للرد ورفع القهر. وقد أكدت الكثير من الدراسات أن الأطفال الذين يعاملون بوحشية وعنف في طفولتهم يسعون للانتقام في الكبر بارتكاب جرائم العنف، كما تنشأ عندهم مشاعر التمرد على السلطة الوالدية وعلى ممثلي أي سلطة بصفة عامة[1].

ولقد جمع ابن خلدون هذه الآثار المدمرة للعنف التربوي في مقالة حكيمة في فصل: «في أن الشدة على المتعلمين مضرة بهم» قال فيها: «من كان مَرْبَاه بالعُسف والقهر، من المتعلمين أو الخدم، غلب عليه القهر، وضاقت نفسه، وذهب نشاطها، وحمل على الكذب والخبث، خوفاً من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلمه المكر والخديعة لذلك، وصارت له هذه عادة وخلقاً، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمدن، وهي الحميّة والدفاع عن نفسه ومنزله، وصار عيالاً على غيره في ذلك، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل، فانقبضت عن غايتها ومدى إنسانيتها، فارتكس وعاد في أسفل السافلين»[2].

---

(1) انظر رمضان عبد الستار أحمد وإلهام عبد الرحمن خليل، **دراسة نقدية لبحوث العنف أو التطرف في العالم العربي مع التركيز بصفة خاصة على البحوث في مصر**، منشور ضمن كتاب بحوث المؤتمر الدولي" العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية (القاهرة: مطبوعات جامعة الأزهر، 1998م) 64/4؛ عبد المختار محمد خضر، **الاغتراب والتطرف نحو العنف، دراسة نفسية اجتماعية**، ص 69 وص126.

(2) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، تحقيق وضبط علي عبد الواحد وافي، ط3 (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1981م) 1253/3 -1254.

أمـا الإعاقـة الفكريـة فتتمثـل في تعطيـل طاقـات الإبـداع والابتكـار في شخصـية الطفل. فقد أثبتت الدراسات الاجتماعية التربوية أن النجاح والتفوق الدراسي كانا على الدوام من نصيب الأطفال الذين ينتمون إلى أوساط اجتماعية تتميّز بالحوار واحترام الرأي الآخر، مؤكدة أن التربية المتسلطة من شأنها تفريغ الإنسان من محتواه، واستلاب جوهره الإنساني، وقتل طاقة التفكير المبدع لديه[1].

وأمام هذا التشويه الفظيع الذي يحدثه العنف التربوي في الشخصية الإنسانية يجب التأكيد على أن مبدأ العقاب في التربية لم ينكره الفكر التربوي الإسلامي ولا نظريات علم النفس الحديث، ولكن أحاطوه بسياج من الشروط والقيود، ولم يجعلوه الوسيلة الأولى والوحيدة في تعزيز السلوكات الإيجابية وتصحيح السلوكات السلبية، بل جعلوه تالياً لأسلوب الثواب من مدح وتشجيع وتحفيز.

يقول أبوحامد الغزالي عن منهج تأديت الصغار: «... ثم مهما ظهر من الصبي من خلق جميل وفعل محمود فينبغي أن يكرم عليه، ويجازى عليه بما يفرح به ويمدح بين أظهر الناس، فإن خالف ذلك في بعض الأحوال مرة واحدة، فينبغي أن يتغافل عنه، ولا يهتك سره، ولا يكاشفه، ولا يُظهر له أنه يتصور أن يتجاسر أحد على مثله، ولا سيما إذا ستره الصبي واجتهد في إخفائه، فإن إظهار ذلك عليه ربما يفيده جسارة حتى لا يبالي بالمكاشفة، فعند ذلك إن عاد ثانية فينبغي أن يعاقب سراً ويعظم الأمر فيه، ويقال له: إياك أن تعود بعد ذلك لمثل هذا، وأن يطّلع عليك في مثل هذا فتفضح بين الناس»[2].

(1) وطفة علي، **الإرهاب التربوي**، مجلة العربي، الكويت، العدد 460، آذار 1985م.

(2) أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، ط2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م) 65/3.

ومع إقرار الغزالي بمبدأ العقوبة كوسيلة متأخرة للعلاج فإنه يحذّر من تكرارها؛ لأن ذلك يفقدها سمة الردع بسبب تعوّد الطفل عليها، حيث يقول: «ولا تكثر القول عليه بالعتاب في كل حين، فإنه يهوّن عليه سماع الملامة، وركوب القبائح، ويسقط وقع الكلام من قلبه»[1].

السبب الثالث: العوامل المجتمعية:

إن ازدياد معدلات العنف الأسري لا يمكن فصله عن الظروف الصعبة والتأثيرات الشديدة التي تعرّضت وتتعرّض لها الأسرة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية من جراء التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ حيث إن ارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة في فرص العمل، والتهميش السياسي الذي يشعر أفراد المجتمع أنهم لا دور لهم في القرارت السياسية التي تحدّد ظروف معيشتهم، والعنف السياسي الذي يستخدم القوة أو يهدّد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية... كل هذه الظروف الصعبة التي تحيط بالأفراد في إطار العمل والحياة الاقتصادية والسياسية تؤدي إلى تكوين شحنات انفعالية يتم تفجيرها وتفريغها في إطار الأسرة، باعتبارها المجال الآمن والمسموح به للتنفيس وتفريغ شحنات الغضب والرفض. وكل ذلك ينعكس سلباً على العلاقات الزوجية وعلى حياة الأطفال ونموهم الاجتماعي والنفسي.

غير أن العنف السياسي والاقتصادي ليس هو الدافع المباشر للاتجاه نحو العنف الأسري، ولكن ما يصاحب التدهور الاقتصادي والاستبداد السياسي من صراعات وضغوط نفسية تؤثر على أفراد الأسر، فهو ليس عاملاً رئيساً مثل العامل الثقافي والتربوي، ولكنه داعم لهذا العنف ومغذ له.

(1) المرجع نفسه.

آليات لتجاوز ظاهرة العنف الأسري

إن العنف الأسري ظاهرة متعددة العوامل، لا يمكن تجاوزها بسرد عفوي تلقائي لحزمة من الأفكار الوصفية الوعظية العامة، بل الأمر يحتاج إلى برنامج عمل تبذل فيه المؤسسات التعليمية والتربوية والدعوية والمنظمات الاجتماعية والحقوقية ووسائل الإعلام المختلفة جهوداً جبارة للحدّ من هذه الظاهرة أولاً، ومعالجة آثارها السيّئة على الفرد وعلى المجتمع ثانياً.

إن علاج العنف الأسري، بوصفه ظاهرة الاجتماعية، يكون على مستويين: على مستوى المفاهيم؛ وعلى المستوى العملي الميداني.

أولاً: علاج العنف الأسري على مستوى المفاهيم:

إن بداية تغيير السلوكات والممارسات تكون بتغيير الأفكار المتخفية وراء هذه السلوكات، من خلال تجاوز الأطر الثقافية والتصورات التي تسوغ العنف الأسري، وتؤصل لثقافته في لاوعي ممارسيه، وذلك من خلال:

1- **بث الفهم الصحيح للإسلام في طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة**، هذه العلاقة التي أقامها الله تعالى على أساسين :

الأساس الأول: مراعاة حدود الله في العلاقة الزوجية، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ (البقرة:229) وقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَاۗ ﴾ (البقرة:187) وقوله: ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ ﴾ (الطلاق:1)، وذلك بالتزام الأحكام والضوابط التي نظم بها المولى سبحانه وتعالى العلاقة الزوجية.

الأساس الثاني: المعاشـرة بالمعروف، التي ورد ذكرها في قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ (النساء:19)، وقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ (البقرة:229).. والمعروف في المعاشرة الزوجية ما تعارف عليه أهل الصلاح من حسن المعاشرة وحسن الخلق مع الآخر، وقد أحسن الغزالي وصف أخلاق معاملة الزوج لزوجته، وهو ما يصدق على معاملة الزوجة لزوجها كذلك، عندما قال: «واعلم أنه ليس حسن الخلق معها كف الأذى عنها، بل احتمال الأذى منها، والحلم عند طيشها وغضبها، اقتداءً برسول الله ﷺ فقد كانت أزواجه يراجعنه الكلام، وتهجره الواحدة منهن يوماً إلى الليل، وكان يقول لعائشة، رضي الله عنها، «**إِنِّي لأَعْرِفُ غَضَبَكِ وَرِضَاكِ**.. قَالَتْ: قُلْتُ: وَكَيْفَ تَعْرِفُ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: **إِنَّكِ إِذَا كُنْتِ رَاضِيَةً قُلْتِ: بَلَى وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ سَاخِطَةً قُلْتِ: لا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ** .. قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلْ، لَسْتُ أُهَاجِرُ إِلا اسْمَكَ»[1].

2- تفعيل منظومة القيم الإسلامية المنظمة للعلاقات داخل الأسرة، هذه المنظومة التي تقوم على المودة والرحمة والتواصل والتسامح والتناصح والتناصر وغيرها من القيم القرآنية والنبوية، التي يجب أن يكون لها وجود ملموس في واقعنا الأسري، حتى يتسنى لنا استبدال العنف الأسري بالسعادة الأسرية. ولعل أهم عامل يؤسس لهذه القيم هو «الحوار» باعتباره واحداً من أهم العوامل التي لا بد من ترسيخها في سلوك الفرد حتى يكون قادراً على حسن التواصل مع أسرته، فالشخصية المحاوِرة تعكس وبشكل كبير قدرة صاحبها على التفاعل المعرفي والعاطفي والسلوكي مع

(1) أخرجه البخاري، كتاب الأدب.

الآخرين، الأمر الذي يجعل الحوار أهم قيمة تحتاجها الأسرة لتنشئ أفرادها تنشئة سوية، لأنه بفضل الحوار نضمن نجاح ثلاثية الترابط الأسري وهي: التواصل، والتفاهم، والتوافق. ثلاثية تمكننا من حلّ خلافاتنا وفك نزاعاتنا وتحويل أي مناسبة للتفكك إلى فرصة لمزيد من التلاحم.

إن التأسيس لبيئة الحوار الفعال في الأسرة يقتضي إعادة تشكيل بعض القناعات فيما يخص مفهوم الحوار ودلالاته، بحيث تصحح بعض المفاهيم الخاطئة التي تربط بين الحوار وضعف الشخصية والعجز عن المواجهة، المفاهيم التي ترى أن القوة والشجاعة والإقدام لا تترجمها إلاّ القاعدة الفرعونية في التواصل: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ (غافر:29) في حين أن العنف من المنظور النفسي يعكس صورة من صور الضعف لدي الإنسان، لأنه يمثل لغة التخاطب الأخيرة التي يلجأ إليها الإنسان عندما يعجز عن إقناع الآخرين بوسائل الحوار العادية.

كما يمثل صورة من صور القصور الذهني حيال موقف ما، وهو أيضاً وجه من أوجه العجز في الأسلوب، والعجز في الإبداع في حلّ المشكلات ومواجهة المعضلات.

ثانياً: علاج العنف الأسري على المستوى العملي الميداني:

أما على المستوى العملي الميداني، فمجالٌ العمل فيه فسيح، وآثاره عظيمة، ويمكن تقسيم المستوى العملي الميداني إلى ما يلي:

1- على مستوى التشريعات القانونية:

- إنشاء محاكم خاصة تعنى بمشكلات العنف الأسري، وذلك تسريعاً للحسم في القضايا العائلية، ومراعاة لحساسية وخصوصية المشاكل الأسرية.

– سن تشريعات واضحة وقوانين رادعة تحول دون وقوع العنف الأسري، أو على الأقل دون تكراره والتمادي فيه.

– سن قوانين وقائية لمحاصرة العنف الأسري، ووضع تدابير استعجالية للتدخل السريع عند وقوعه.

2– على مستوى المؤسسات الرسمية:

– إنشاء مركز وطني لحماية الأسرة من العنف، يتسنى له متابعة المشاكل التي لها علاقة بالعنف الأسري، ورصد الحالات والمظاهر التي تمثله، وإعداد التقارير والدراسات الإحصائية عنه. وعلى المركز أن يقوم بوضع استراتيجية وطنية عملية للتعامل مع حالات العنف الأسري، يستعين فيها بالجهات المختصة من مؤسسات الدولة والمراكز البحثية في الجامعات ومراكز وجمعيات المجتمع المدني للحدّ من تفشي ظاهرة العنف الأسري.

– إنشاء دار لرعاية ضحايا العنف الأسري تتكفل بهم ريثما تتم إجراءات التحقيق والمعالجة؛ دار تستوعب الحالات الخطيرة لاسيما تلك المتعلقة بالاعتداء الجنسي والضرب المبرح ومحاولات التعذيب والقتل.

– إيجاد مراكز للرعاية الاجتماعية والنفسية توظف عدداً من الاختصاصيين في مجال علم النفس والصحة النفسية والخدمة الاجتماعية تقوم بمساعدة الأولياء على حلّ المشكلات النفسية والسلوكية لأبنائهم.

3– على المستوى الأكاديمي:

– عقد ملتقيات حول العنف الأسري يحضرها المهتمون بالظاهرة والممثلون لمختلف القطاعات من دور الرعاية النفسية والاجتماعية، ووزارات التربية والتعليم والصحة،

والجمعيات الخيرية، يكون هدف هذه الملتقيات إيجاد نوع من التواصـــل بين البحث الأكـاديمي والواقـع الميـداني؛ تواصـل يمكنهـا مـن توصـيف فعـال للظـاهرة، وتقـديم توصـــيات ملائمة لمعالجة الواقع، وتجنيب البحث العلمي المناقشات النظرية المغرقة في التجريد.

– القيام ببحوث ميدانية شاملة لأشكال العنف الأسري، بدل التركيز – كما هو شأن أغلب الدراسات المتوفرة – على نوع واحد من أنواع العنف الأسري كضرب الزوجات والإساءة إلى الأطفال ومظاهر العنف لديهم، ذلك لأن دراسة نمط واحد من العنف الأسري لا يمكن أن يفيد في شرح وتفسير أشكال مختلفة من العنف الأسري. وضروري أن تقام هذه البحوث على عيّنات واسعة تمثل المجتمع بجميع شرائحه وفئاته، إذ أن أغلب نتائج البحوث المقدمة في العنف الأسري غير قابلة للتعميم، لأنها لا تعتبر حاسمة، لاعتمادها على عينات صغيرة وتقارير ذاتية في أغلب الأحيان مما يقدح في دقتها وموضوعيتها.

– إقامة مشاريع بحثية تتضافر فيها جهود الباحثين المتخصصين في مختلف العلوم، كعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون والطب، حتى تمكن الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها.

4– على مستوى مؤسسات المجتمع المدني:

– إنشـاء مراكـز ومشـروعات وبـرامج للإرشـاد الأسـري، تهـتم بتأهيـل الشـباب والفتيـات المقبلـين علـى الـزواج لبلـوغ النضـج الوجـداني والعقلـي والنفسـي المطلـوب، وتعليمهم المهارات الضرورية لإدارة حياة أسرية مستقرة مثل: مهارة الاتصال الفعَّال بين الزوجين، ومهارة التفاوض وحلّ المشاكل.

- إعادة تأهيل وتوعية الأسر بأسس العلاقات الأسرية الناجحة، وتدريبهم على المهارات النفسية والاجتماعية وأساليب ضبط النفس والتحكم في الانفعالات، ومهارات التفاوض وإدارة النزاع، ومهارة الحوار والاستماع لاحتياجات الآخرين وتفهمها والتعبير عنها، وكلّ ما من شأنه مساعدة الأسر على تجاوز خلافاتها واستثمار مشاكلها في توثيق الروابط بين أفرادها. ولا شك أن مثل هذه البرامج والمشروعات ستسهم في صياغة وإنضاج صور ونماذج صحية للعلاقات الأسرية.

- تنمية وتطوير الوعي التربوي على مستوى الأسرة، ويتم ذلك من خلال برمجة دورات علمية للآباء تساعدهم على حسن فهم نفسية أبنائهم، وتعلمهم أسس التربية المتوازنة، ومنهجية معالجة مشاكل الأبناء، وطرق اكتشاف مواهبهم وتنميتها.

5- على المستوى الإعلامي:

- تتبنى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مهمة التوعية الاجتماعية في موضوع العنف الأسري، ذلك أن وسائل الإعلام أصبحت من أهم المؤسسات التي تسهم في تربية النشء وصياغة القيم وغرسها في المجتمع، وهو ما يمكّنها من المساهمة الفعالة في التعريف بظاهرة العنف الأسري وبيان خطورتها وسبل محاصرتها ومعالجة آثارها.

- مواجهة القيم الثقافية الغربية التي تحاول صياغة مفهوم جديد للأسرة وأدوارها ووظائفها، وغرسها في المجتمعات العربية، هذا المفهوم الذي يحاول النظام الرأسمالي، مستفيداً من الثورة الإعلامية المعاصرة، تعميمه على العالم الإسلامي وتقديمه بديلاً للقيم الإسلامية.

خلاصة القول

مما سبق يتبين أن العنف الأسري ظاهرة خطيرة مؤذنة بخراب العمران، وأنها لم تظهر وتتجذر في مجتمعاتنا من فراغ، وإنما جاءت نتيجة ثقافة مشوهة تشربتها شرائح واسعة من مجتمعاتنا الإسلامية، وصيرتها جزءاً من ثقافتها، وألبستها في بعض الأحيان لبوس التدين والحرص على الخير، كما أنها كانت نتيجة تربية أسرية تبنت العنف منهجاً في التربية والتعليم، أضف إلى ذلك تراكمات اجتماعية واقتصادية وسياسية ساهمت مجتمعة في تسريع انتشارها وجعلها سيدة الموقف في الهروب من المواجهة الحقيقية للمشكلة.

وعليه، فإن علاج مشكلة العنف الأسري وتجاوز هذه الظاهرة، يجب أن يطال مفاهيم شعوبنا الإسلامية، بحيث تعتقد اعتقاداً جازماً أن العنف الأسري لا يحل المشكلة وإنما يزيد في تعقيدها، وأن الشديد كما قال ﷺ ليس بالصرعة ولكن الذي يملك نفسه عند الغضب: «**لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ**»[1]، فتأديب الزوجة والأولاد إن تجاوز الهدي النبوي كان ضعفاً في نظر الإسلام، وصار ظلماً واعتداءً على الآخرين، لا يجنى من ورائه إلا تعقيد للعلاقة، وإيذان بخرابها.

(1) أخرجه البخاري، كتاب الأدب.

وبما أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، فإنه يتوجب على الدولة ممثلة بمؤسساتها الرسمية أن تسن قوانين وقائية تضمن عدم تفشي الظاهرة، وقوانين رادعة للمتمادين في هذه الجريمة، لأنها إن لم تفعل هلكت الأسرة، وهلكت معها الدولة؛ والمجتمع المدني مسؤول مسؤولية مشتركة مع الدولة في القيام بحملات توعية وترشيد أسري للحد من انتشار الظاهرة.

فإذا اجتمع وعيٌ فردي بخطورة المشكلة، مشكلة العنف، ووعيٌ رسمي بضرورة سن تدابير وقائية وعلاجية، ووعي مؤسسات المجتمع المدني بالمساهمة في الحد من انتشار هذه المشكلة، سارت أمور مجتمعاتنا إلى ما يحقق لها الأمن والأمان والرفاهية، وكانت نموذجاً يحتذى به في قوة الترابط الأسري والأمان الاجتماعي.

والله الهادي إلى سواء السبيل.